کاربرد دو اصطلاح در کلمات فقهاء

۱.شبهه حکمیه: شک در حکم شرعی

میرزا محمدهاشم خوانساری

و اما الثانی ای شبهة الحکم المعروفة بالشبهة الحکمیة فالمراد بها **اشتباه اصل حکم شیء و عدم معلومیته من الشرع** بوجه ما من حیث الخصوص و ما من حیث الکلی الذی یندرج ذلک تحته فان الشبهة ح من جهة عدم وصول حکم من الشارع فی اصل الموضوع و ذلک مثل ما نحن فیه من مسئلة انفعال العصیر بالغلیان و مثل الشک فی ان نطفة الغنم طاهرة او عرق الجنب من الحرام نظیف او سؤر المسوخ محظور الی غیر ذلک من نظائرها و قد اختلف المتعرضون لبیان ذاک الخبر فی شموله لجمیع هذه الامور او بعضها علی اقوال فذکر بعضهم انه ظاهر فی خصوص ما ذکرناه اوالا من شبهة الموضوع و یظهر من بعض آخر انه یعمه و الاستصحاب و یحکی عن ثالث انه اعم منهما و من الشبهة الحکمیة[1]

امام خمینی

إذا تبین هذا نقول: إن الشک فی التذکیة تارة: فی الشبهة الحکمیة،أی **الحکم الکلی لنوع حیوان خاص**، کما إذا لم یعلم مثلا أن الحیوان المتولد بین الحیوانین الذی لا یتبعهما فی الاسم و الصفة قابل لها أو لا[2].

شیخ ایاد منصوری

الأمر الرابع: فی بیان ضابط الشبهة الموضوعیة و الشبهة الحکمیة

إن الشک- سواء کان من الشک فی التکلیف أم من الشک فی المکلف به- تارة یکون بنحو الشبهة الحکمیة، و أخری یکون بنحو الشبهة الموضوعیة.

أما بالنسبة إلی الشک فی التکلیف، فإنه تارة یکون بمعنی الشک فی التکلیف الکلی، أی: **الشک فی الجعل الشرعی**، کما لو حصل الشک فی أصل جعل الشارع لوجوب صلاة العید، أو حرمة أکل لحم الأرنب، فتسمی الشبهة فی هذه الحالة بالشبهة الحکمیة؛ باعتبار أن الشک إنما هو فی أصل جعل الحکم الشرعی.

و أخری، یکون بمعنی الشک فی التکلیف الفعلی المرتبط بهذا المکلف أو ذاک،، و هو ما یعرف ب-(الشک فی التکلیف بمعنی المجعول)، و هو الذی یحصل نتیجة الشک فی الموضوع و تحققه

خارجا بعد العلم بجعل الحكم الشرعي على موضوعه، كما ولو تردد مائع معين بين كونه خمرا أو الخ مع العلم بحرمة شرب الخمر أو نجاسته، وتسمى الشبهة في هذه الحالة بالشبهة الموضوعية.

وأما بالنسبة إلى الشك في المكلف به، فتارة يكون الشك في متعلق التكليف، وأخرى يكون في متعلق المتعلق أي: الموضوع الخارجي.

فإن كان الشك في الموضوع الخارجي، (أي: في متعلق المتعلق) بعد العلم بتحققه خارجا وتردده بين أمرين أو أمور، كانت الشبهة موضوعية، كما ولو تردد الخمر بين مائعين أو أكثر بعد العلم بأصل جعل الشارع لحرمة شرب الخمر، وكما ولو تردد العالم بين كونه زيدا أو بكرا مع العلم بأصل جعل الشارع لوجوب إكرام العالم بنحو الإطلاق البدلي.

وإن كان الشك في متعلق التكليف، فتارة يكون الشك فيه من جهة صدوره وتحققه خارجا بعد العلم بأصل التكليف وكونه متعلقا به، فالشبهة حينئذ تكون موضوعية، كما ولو علم المكلف بأصل جعل الشارع لوجوب صلاة الظهر وكنه شك في أنه صلى أو لم يصل، وهو المعروف بالشك في الامتثال.

وأخرى يكون الشك في نوع المتعلق بعد العلم بأصل التكليف من وجوب أو حرمة وتردده بين أمرين أو أكثر، فالشبهة حكمية، كما ولو علمنا بوجوب شيء وتردد متعلقه بين الصلاة والزكاة، أو علمنا بحرمة شيء وتردد بين شرب الخمر والغناء، أو علمنا بوجوب الصلاة في ظهر يوم الخميس، أو علمنا بحرمة شيء وتردد بين شرب الخمر والغناء، أو علمنا بوجوب الصلاة في ظهر يوم الجمعة وتردد متعلقها بين كونها صلاة الظهر أو صلاة الجمعة.

وعليه، فضابط الشبهة الحكمية عموما، وهو رجوع الشك إما إلى الشك في أصل الجعل الشرعي (كالشك في أصل جعل الشارع لحرمة الغناء)، وإما إلى الشك في نوع المتعلق الذي تعلق به الحكم الشرعي أو خصوصيته بعد العلم بأصل التكليف والحكم الشرعي من وجوب أو حرمة (كما ولو تردد متعلق الوجوب بين كونه صلاة الظهر أو صلاة الجمعة) بعد العلم بأصل الوجوب.

وضابط الشبهة الموضوعية، وهو رجوع الشك إلى أحد أطراف الحكم الشرعي الأخرى بعد العلم بأصل جعله، إما من جهة الشك في صدور المتعلق وتحققه خارجا (كما ولو شك المكلف بأنه صلى أو لا)، وإما من جهة الشك في تحقق الموضوع الخارجي (كما ولو شك المكلف في كون المائع الذي أمامه خمرا أو لا)، وإما من جهة تردد الموضوع الخارجي بين شيئين أو أكثر (كما ولو تردد الخمر عند المكلف بين مائعين أو أكثر)[3]

عبدالجبار رفاعي

أنحاء الشك في الشبهة الحكمية:

1- ان يكون **الشك في الجعل**، حيث نعلم بالجعل ونشك في بقائه، لاحتمال طروء النسخ، اذ من المعلوم انه لا ينشأ الشك في الجعل إلا من احتمال طروء النسخ، فمثلا نعلم بجعل الحرمة للخمر، ونشك ببقاء هذه الحرمة، فنستصحب بقاء هذه الحرمة.

2- ان يكون الشك في بقاء المجعول، بعد العلم بتحقق المجعول إذا تحققت قيوده، كما إذا علمنا بأن العصير العنبي غلى وحرم، وهذه الحرمة فعلية (الحكم في مرتبة المجعول)، فلو فرضنا أن العصير العنبي تعرض للشمس وذهب ثلثاه، والآن نشك في الحرمة السابقة له هي باقية اذا أو لا؟ فهذا شك في بقاء الحرمة الفعلية (في بقاء الحكم المجعول) فنستصحب الحكم المجعول (الحرمة).

3- أن يكون الشك حالة وسطى، فهو ليس شك في الجعل يجري استصحابه، و يصنف على الحالة الأولى، كما انه ليس شك في المجعول يجري استصحابه، و يصنف على الحالة الثانية، و انما يكون وسطا بين الجعل و المجعول، حيث يقال: (ان الشارع جعل الحرمة للعصير العنبي إذا غلى)، و

لكن ولو غلى الزبيب فهل نستطيع ان نحكم بحرمته أو ال نستطيع ذلك[4]؟

سيد محمد حسيني

الشبهة الحكمية:

و تعني الشك في الجعل، أي الشك في ثبوت الحكم.

و الشك تارة يكون في بقاء الجعل لاحتمال نسخه، و أخرى في بقاء المجعول بعد افتراض تحققه و فعليته. و سميت حكمية، لأن متعلقها هو الحكم الشرعي، و حل الاشتباه و رفعه ال يكون إل من ناحية جاعل الحكم و الدليل الواصل من قبله.

* استدل على أمارية سوق المسلمين على التذكية بنحو ال يشمل غير المؤمن و ذلك برواية أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عن الصلاة في الفراء فقال: «كان علي بن الحسين (ع) رجل صردا ال يدفئه فراء الحجاز ألنها باغها بالظرط، فكان يبعث إلى العراق فيؤتى مما قبلكم بالفرو فيلبسه فإذا حضرت الصلاة ألقاه و ألقى القميص الذي يليه، فكان يسأل عن ذلك فقال: إنه دباغه ذكاته».

و قد نوقش بأن سؤال الراوي إنما هو عن جواز لبس الفرو بنحو الشبهة الحكمية ال عن حكم الشبهة الموضوعية فيتم الظهور المذكور في نقل الإمام الصادق (ع) لعمل السجاد (ع)

و أجيب عنه: بأن حمل السؤال على ذلك خالف ظاهر الجواب لالهتمام الخاص بنقل تفصيل عمل الإمام السجاد (ع) و اجتنابه عن الفرو العراقي حال الصلاة، و المنصرف عرفا من ذلك كونه لخبث في الجواب ال مجرد استطراد، فلو حمل السؤال على استعلام حال الشبهة الموضوعية كان بيان الإمام في مقام الجواب مطابقا للسؤال، و لو حمل على الشبهة الحكمية لزم كون الجواب مقتضبا من بيان الإمام مع اتجاه بيان الإمام إلى جهة استطرادية، و هو خالف الظاهر عرفا.[5]

شيخ محمد صنقور

*** ٣٧٩- الشبهة الحكمية

المراد من الشبهة الحكمية هو **ما يكون متعلق الشك و الشبهة فيها حكم من الأحكام الشرعية الكلية** من غير فرق بين أن يكون الحكم المشكوك من سنخ الأحكام التكليفية أو الأحكام الوضعية.

و عادة ما يكون منشأ الشك في ورود الشبهات الحكمية هو فقدان النص أو اجماله- ولو كان- أو تعارضه مع نص آخر.

و مثال الشبهة في الأحكام التكليفية هو ما لو وقع الشك في وجوب صلاة الجمعة أو وقع الشك في حرمة العصير العنبي، بمعنى وقوع الشك في جعل الشارع الوجوب لصلاة الجمعة و الحرمة للعصير العنبي، و أما مثال الشبهة في الأحكام الوضعية فهو ما لو وقع الشك في طهارة الكتابي أو وقع الشك في شرطية الاطمئنان في الصلاة أو مانعية القمار بين السور في

الصلاة أو شرطية البلوغ في صحة العقد.

و الشبهة الحكمية قد تكون بدوية و قد تكون مقرونة بالعلم الإجمالي، و لا ريب في منجزيتها في الفرض الثاني، و أما في الفرض الاول فالمعروف هو جريان الاصول المؤمنة في موردها لو لم تكن لها حالة سابقة متيقنة و إلا فهي مجرى لأصالة الاستصحاب على المبنى المعروف خلافا للسيد الخوئي رحمه الله.

و لمزيد من التوضيح راجع «الشبهة الموضوعية، و الشك في التكليف[6]».

هیثم هلال

الشبهة الحكمية و هي تقابل «الشبهة الموضوعية».

و عرفت لدى الإمامية بأنها الشك في الحكم الشرعي الذي ينشأ من فقدان النص أو إجماله، أو تعارض النصين، و لا يكون الحكم فيها إلا كليا، كوجوب صلاة الجمعة[7].

تحسین بدری

الشبهة الحكمية

Legal suspicion, suspicion in the ruling

الشك في الحكم أو في جعل الشارع حكما في مورد ما، من قبيل الشك في حكم التدخين، و يقابلها الشبهة الموضوعية[8].

۲.حکمیه: رفع الشبهه من وظیفه الشارع

سید محمد کاظم یزدی

113- [illegible]: [illegible]: (ص ٢٧) [illegible] ...

أقول: محصل التقسيم أنه إما أن يكون الحكم مجملا و المتعلق مبينا أو يكون الحكم مبينا و المتعلق مجملا أو يكون كلاهما مجملا، و على التقادير الثلاثة إما أن يكون الشبهة حكمية أو موضوعية، و المراد بإجمال الحكم عدم العلم بنوع الحكم من وجوب أو تحريم مع العلم بجنسه كمطلق الإلزام مثلا، و المراد بإجمال المتعلق عدم العلم بخصوص نوع المتعلق أنه ظهر أو جمعة مثلا أو عدم العلم بخصوص شخصه مع العلم بنوعه كما في الشبهة المحصورة، **و المراد من الشبهة الحكمية أن يكون الاشتباه من جهة خطاب الشارع و عدم وضوح ما يراد منه، بحيث يكون رفع الشبهة من وظيفة الشارع**، و من الشبهة الموضوعية أن يكون الاشتباه من جهة الامور الخارجية التي لا يكون رفعها من وظيفة الشارع، و الأمثلة واضحة[9].

(1) محصل التقسيم أنه إما أن يكون الحكم مجملا و المتعلق مبينا، أو يكون الحكم مبينا و المتعلق مجملا، أو يكون كلاهما مجملا، و على التقادير الثلاثة إما أن تكون الشبهة حكمية أو موضوعية.

و المراد بإجمال الحكم عدم العلم بنوع الحكم من وجوب أو تحريم مع العلم بجنسه كمطلق الإلزام و المراد بإجمال المتعلق عدم العلم بخصوص نوع المتعلق أنه ظهر أو جمعة مثلا، و المراد بإجمال المتعلق عدم العلم بخصوص شخصه مع العلم بنوعه كما في الشبهة المحصورة.

و المراد من الشبهة الحكمية أن يكون الاشتباه من جهة خطاب الشارع و عدم وضوح ما يراد منه بحيث يكون رفع الشبهة من وظيفة الشارع، و من الشبهة الموضوعية أن يكون الاشتباه من جهة الأمور الخارجية التي لا يكون رفعها من وظيفة الشارع، و الأمثلة واضحة.[10]

میرزا محمد تنکابنی

[illegible] الكلام في القليل و الكثير الارتباطيين و صوم كل يوم تكليف مستقل عند المشهور و في هذا إيضا بان الشك فيه و ان كان في المصداق الا انه ليس الشك في الموضوع الخارجي الذي يكون منشأ الاشتباه فيه اشتباه الامور الخارجية بل **رفع الشك و بيان المشكوك من وظيفة الشارع فهو ايضا شك في الشبهة الحكمية**

[11]

میرزا محمود آشتیانی

و على كل التقديرين، **اما أن تكون الشبهة حكمية بمعنى ان رفعها من وظيفة الشارع،** و

اما تكون موضوعية بمعنى ان رفعها ليس من وظيفة الشارع،[12]

شیخ محمدعلی اراکی

و الشبهة المفهومية داخلة في الحكمية؛ لأن **معيار الحكمية أن يكون رفع الشبهة من وظيفة الشرع.**[13]

و أما الشبهة الحكمية و هي الشبهة في مفهوم الخروج عن محل الابتلاء حيث يشك في بعض المواردفي تحقق هذا المفهوم مثل الإناء الموجود في منزل من لا يكون أجنبيا بالمرة مثل السلطان، و لا يكون صديقا في الغاية، فإنه يشك في صدق هذا المعنى عليه، و لهذا يشك في حكم العقل و العرف بحسن الخطاب و استهجانه، **و المراد بالشبهة الحكمية ما كان وظيفة رفعه بيد الشرع**[14].

---

(1)- **و المراد بالشبهة الحكمية ما كان وظيفة رفعها من شأن الشارع**، سواء كانت الشبهة في طرف الحكم، كما في الشك في أصل مانعية التكلم، أم في طرف الموضوع من حيث المفهوم بعد الفراغ عن أصل الحكم، كما في الشك في أن التكلم المانع له وهو الأعم من المشتمل على حرف واحد، أو المشتمل على حرفين، أو هو خاص بالثاني. منه عفي عنه[15]

۳.جمع بین دو تعریف

میرزا علی مشکینی

الشبهة الحكمية و الموضوعية

يطلق هذان الاسمان غالبا على الشكوك التي تقع مجرى للأصول العملية، و موردا للأحكام الظاهرية، كالشك المأخوذ في موضوع الاستصحاب و أصالة البراءة و التخيير و الاحتياط و قاعدة الطهارة و غيرها.

فالأولى: هي **الشك المتعلق بالحكم الشرعي الكلي** مع كون منشئه عدم النص في المسألة أو إجماله أو تعارضه مع نص آخر، و توصيفها بالحكمية لأن متعلقها هو الحكم الشرعي و حل الاشتباه و رفعه لا يكون إلا من ناحية جاعل الحكم و الدليل الواصل من قبله.

فإذا شك المكلف في وجوب السواك، أو في بقاء وجوب الجمعة، أو في كون الواجب يوم الجمعة صلاتها أو صلاة الظهر، أو في كون صلاة الجمعة واجبة أو محرمة أو في طهارة العصير المغلي، كان ذلك من جهة عدم الدليل المعتبر في المورد أو إجمال الدليل الوارد أو تعارض الدليل الظاهر مع مثله، كان الأول من قبيل الشبهة الحكمية للبراءة و الثاني للاستصحاب و الثالث للاحتياط و الرابع للتخيير و الخامس لقاعدة الطهارة.

و الثانية: هي الشك المتعلق بالموضوع الخارجي أو الحكم الجزئي مع كون منشئه اشتباه الأمور الخارجية، و التوصيف بالموضوعية لكون متعلقها هو الموضوع الخارجي، و رفع الشبهة موقوف على الفحص عن الأمور الخارجية من غير ارتباط له بالشرع.

فإذا شك في كون هذا المائع خمرا أو خلا، أو أن خمر هذا الإناء هل انقلبت إلى الخل أو لا، أو أن نهي والده هل تعلق بشرب التتن أو شرب الشاي، أو أنه هل أمره بشرب الشاي أو نهاه عنه، أو أن هذا الغذاء المأخوذ من السوق هل هو طاهر أو نجس، كان الأول شبهة موضوعية للبراءة و الثاني للاستصحاب و الثالث للاحتياط و الرابع للتخيير و الخامس للطهارة.[16]

سید محمد حسینی

الشبهة الحكمية:

و تعني الشك في الجعل، أي الشك في ثبوت الحكم.

و الشك تارة يكون في بقاء الجعل لاحتمال نسخه، و أخرى في بقاء المجعول بعد افتراض تحققه و فعليته.

و **سميت حكمية، لأن متعلقها هو الحكم الشرعي، و حل الاشتباه و رفع ال يكون إل من ناحية جاعل الحكم** و الدليل الواصل من قبله[17].

---

[1] معدن الفوائد و مخزن الفرائد (مباني الأصول و ...) ؛ رسالةفيالعصير ؛ ص٢١

[2] تهذيب الأصول ؛ ج٢ ؛ ص١٨٢

[3] البيان المفيد في شرح الحلقة الثالثة من حلقات علم الأصول ؛ ج٤ ؛ ص١٢-١٥

[4] محاضرات في أصول الفقه شرح الحلقة الثانية ؛ ج٢ ؛ ص٣٤٦-٣٤٧

[5] الدليل الفقهي تطبيقات فقهية لمصطلحات علم الأصول ؛ ص١٩١

[6] المعجم الأصولي ؛ ج٢ ؛ ص١٩٥-١٩٦

[7] معجم مصطلح الأصول ؛ ص١٧١

[8] معجم مفردات أصول الفقه المقارن ؛ ص١٦٣-١٦٤

[9] حاشية رسائل شيخ انصاري ؛ ص١٥٢-١٥٣

[10] حاشية فرائد الأصول ؛ ج1 ؛ ص١٦٣

[11] إيضاح الفرائد ؛ ج٢ ؛ ص٣٢٣

[12] حاشية على درر الفوائد ؛ ص١٣٠

[13] أصول الفقه ؛ ج٢ ؛ ص٢٨٦

[14] أصول الفقه ؛ ج٢ ؛ ص١٣٩

[15] أصول الفقه ؛ ج٢ ؛ ص٢٢٧

[16] اصطلاحات الأصول و معظم أبحاثها ؛ ص١٤٧

[17] معجم المصطلحات الأصولية ؛ ص٩٦

بازبینی #1
ایجاد شده 23 مارس 2025 10:58:06 توسط ... .
به روزرسانی شده 23 مارس 2025 11:03:59 توسط ... .